العمل في السوق المحلي، وكخيار يفضله الكثيرون على الهجرة إلى الخارج.

لقد شجع الرأسمال الاسرائيلي هذه الظاهرة لسد حاجة سوق العمل لأيد عاملة غير فنية تقوم باداء العمل الشاق. ونحن نلاحظ أنه منذ بدء ظاهرة العمل العربي من الضفة والقطاع داخل اسرائيل كانت نسبة العاملين في قطاع البناء، طوال الوقت، قرابة النصف، بينما يستقطب قطاع الخدمات في المدن وفي الزراعة (القطف) نسبة هامة اخرى، والباقي يعمل في الجانب الشاق، اليدوي، من الصناعة.

يضاف الى هذا ان هؤلاء العمال يشكلون مصدر ربح هائل لصاحب العمل الاسرائيلي، نتيجة سياسة التمييز والاستغلال التي يمارسها اصحاب العمل ضد العمال العرب. فأجر العامل العربي لم يتعد خلال العام ١٩٨٢، وبعد هذه السنوات الطويلة، نسبة ٤٣,٨ بالمئة[١٥] من أجر العامل الاسرائيلي. ويدر هذا الفارق في الأجر وحده ارباحاً خيالية على صاحب العمل الاسرائيلي. فلو افترضنا ان ارباب العمل كانوا مضطرين لتشغيل عمال اسرائيليين مكان العمال العرب لدفعوا فوارق في الاجور تبلغ نحو ٥٠٠ مليون دولار اميركي في العام. وهذا الربح من فوارق الاجور، لوحده، يعادل ٧٦,٩ بالمئة من قيمة صادرات اسرائيل الى المناطق المحتلة.

ويحرم العامل الفلسطيني من أية ميزة يتمتع بها العامل الاسرائيلي في الضمان الاجتماعي وبدل العطل والاضراب والاجازة، مع ان راتبه يخضع لحسم كل ما يحسم من راتب العامل الاسرائيلي من مخصصات للضمان الاجتماعي وضرائب الدخل والدفاع وغيرها. وغالباً ما تصل هذه الحسومات والضرائب الى ٢٥ بالمئة من مجموع الراتب للعامل. وللمفارقة، فان هذه الحسومات التي تجمعت خلال السنوات السابقة والتي تقدر الآن بما بين ٧٧٠ ـ ١٠٠٠ مليون دولار تذهب الى وزارة الدفاع الاسرائيلية وتخصص للصرف على الاستيطان في الضفة والقطاع.

ويعمل العمال العرب في ظروف عمل قاسية، حيث يمنعون من المبيت في اماكن عملهم، فيضطرون الى السفر مئات الكيلومترات كل يوم، ويقضون في ذلك وقتاً طويلاً يجعل معدل يوم عملهم من ١٢ ـ ١٤ ساعة. ولان العمال يرفضون الانضمام الى الهستدروت، فان اصحاب العمل يستغلون هذه الفرصة لحرمانهم من كافة الحقوق الأخرى، كالتعويض عن الفصل، ويجبرونهم على العمل ساعات أطول مما هو محدد في القانون، ويقومون باستخدام اليد العاملة الصغيرة (الاطفال)، الامر الذي يحرمه القانون الدولي في العالم أجمع. كما ويحاول أصحاب العمل وأرباب الهستدروت حرمان العمال العرب من حقهم في تنظيم صفوفهم والمطالبة بحقوقهم عبر نقاباتهم داخل الاراضي المحتلة أو عبر تشكيل لجان صغيرة في كل مؤسسة يعملون فيها.

كذلك ينتشر اسلوب العمل عبر سماسرة خاصين، غالباً ما يستنزفون ما يصل الى ٣٠ بالمئة من راتب العامل العربي[١٦]. كما انتشرت، في غضون السنوات الاخيرة، مجموعة أسواق ومواقع تقع بالقرب من حدود هدنة ١٩٤٨، تطلق عليها الصحف الاسرائيلية اسم «اسواق العبيد»، حيث يتجمع فيها، في صبيحة كل يوم، آلاف العمال العرب لتبدأ عملية مساومة قاسية مع أصحاب العمل الذين غالباً ما يحتاجون عمالاً لفترات قصيرة. وكثيراً ما يستخدم في هذه الاسواق أطفال تتراوح اعمارهم ما بين ١٢ ـ ١٤ سنة. كما يتكرر ان يختفي